ولو كان قديماً لاستحيل عدمه كما قال ابن ذكريا في
عدم العالم في الازل حيث هو قديم ثم القدم بوجوده نا
ينفي عدمنا ما نصه سوالاً وجواباً
ان قيل ان نفي القديم يمتنع قلنا له في ذلك امر بندفع
ان القديم الذي لا يزول هو الوجود اقتضا المعقول
واجاب الفهري بان القضية وقتية لا يناقضها الا
منافيها في وقتها والعدم في الازل وذكر قدمه ولم
يرتفع في الازل اذ لم يوجد العالم في الازل لحيث
يكون قديماً لا يسبقه عدم فاذا علمت هذا فالمانع يوثر
بوجوده فلو وجد مانع من الفعل لم يرتفع لان ما ثبت
قدمه استحال عدمه فيلزم ان لا توجد العوالم والعوالم
قد وجدت فلا مانع من تاثير الطبيعة بلا طبيعه اذ لو
كانت لا اثرة دون تاخر لاستحاله مانع يوجب تاخرها
واما الشرط فقد علمت تاثيره بطرف العدم فيقال
لو توقف تاثير الطبيعة على شرط فانعدام ذلك الشرط
لا يصح ان يكون المانع والا لم يوجد الشرط ابدا
لتقدم المانع وهو وجودي فلا توجد العوالم فتخلفه
لتخلف شرط اخر وتخلف الشرط الاخر لا يصح
ان يكون لمانع ايضا لما سبق فهو لتخلف شرط فكل
شرط انعدم فانعدامه لانعدام شرط وعلى ذلك
فحيث وجدت العوالم فوجودها بوجود تاثير
الطبيعة ولا وجد تاثير الطبيعة الا بوجود الشروط
جميعها التي كان تخلف كل واحد منها لتخلف الاخر
فيقع بوجود العوالم التسلسل بوجود شروط لا
نهاية لها ولم يعتبر التسلسل ابتدا عند تاخر كل
شرط لتاخر شرط اخر لما ان التسلسل في العدميات
غير محال لانه لا يلزم عليه دخول ما لا نهاية له في الوجود
الذي هو من حيث احالة التسلسل فلذلك لم يقل الشيخ
بالتسلسل الا عند وجود العوالم فيتسلسل وجود الشرط

فاعلم

فاعلمه فانه مكشوف من كلامه فاذا التاخر ان كان لمانع
ولا يكون الا قديما لان ابتدا المنع في الازل فيلزم عند
وجود العوالم عدم القديم وان كان لتاخر شرط فيلزم
عند وجود العوالم وجود شروط لا نهاية عدة وذلك
محال فوجود العالم على هذا الفرض محال فبطل التاخر
بالمانع والشرط فيبطل التاثير فيكون التاثير بالقصد
والاختيار فلا ينافي التاخر بل يقتضيه فتامل ففيه
بعض خفا قوله والحاصل ان اقسام الفاعلين
الخ يعني دخل في الفاعل بالاختيار من يقول ان الفاعل
يوثر بقوة يودعها الاسباب من حيث ان مودع القوة
فاعل بالاختيار وان كان ابن دهاق جعله من قسم
التاثير بالطبيعة نظر الى الوسط حيث كان نارا مثلا
فالتاثير له بذاته او بقوة صارت له فهو تاثير بالطبع لكن
يراعي معطي القوة ونص ابن دهاق الطبايعيون
في تاثير الامزجة والاسباب على فرقتين فرقة تقول
انها توثر بطبعها والاخرى تقول بقوة اودعت فيها
ولو نزعها لم توثر انتهى والحاصل انا ان جعلناه
من قسم الطبع فهو قسم واحد فيدخل في الطبايعيين
اعتبارا بذي القوة وان اعتبرنا معطي القوة دخل
في الفاعل بالاختيار وانا نقسم اثره فلا يلزم كون
الفاعل اربعة مطلقا ولو على ما قال ابن دهاق فتامل
ثم ان تاثير الطبع فاعدته عند القايلين به توقفه على
شرط وانتفا مانع كالقرب ونفي البلل في النار
ولم يذكروا السببا لان السبب عندهم نفس
الطبيعة فلا سبب خارج عندهم لتاثيره اذ لو كان
لم يكن التاثير ذاتيا لها والفرض انها عندهم موثرة
بذاتها قوله ولم يوجد عند المومنين اي ولو المعتزلة
فانه عندهم لا فاعل الا بالاختيار لكنه حادث وقديم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)